

# التقرير الاقتصادي الشهري

فبراير 2022

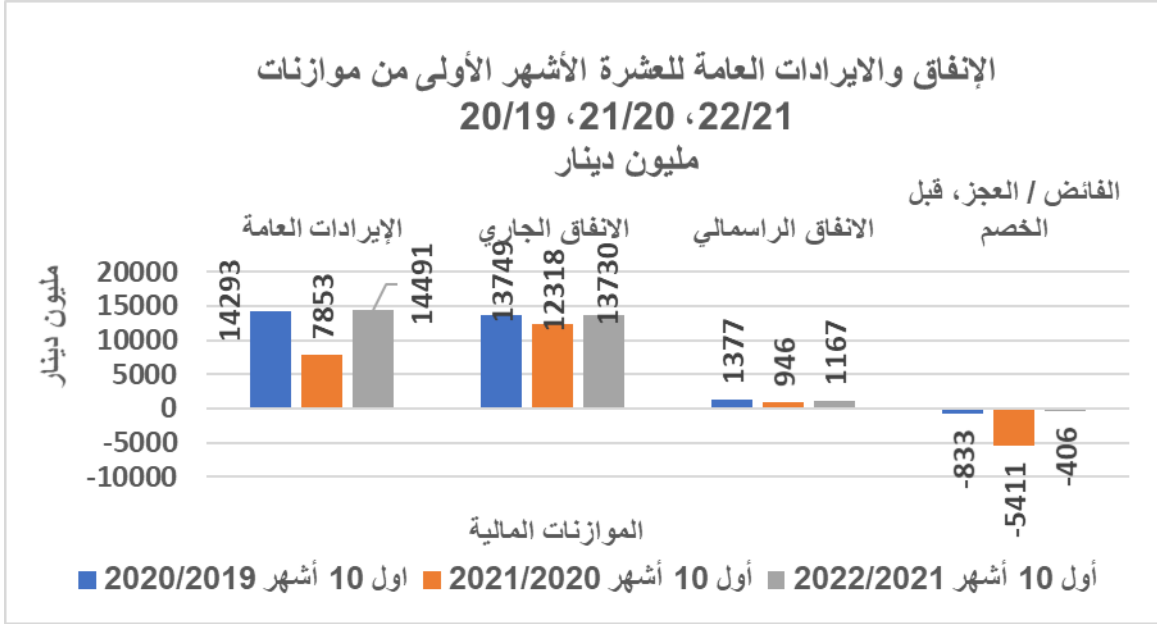
أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية:

### 1.1 الموازنة العامة للدولة، يناير 2022:

أظهر التقرير الشهري للموازنة العامة للدولة، الفعلية، للعشرة الأشهر الأولى من ميزانية 2022/2021، إنخفاض العجز ليصل الى حوالي (406) مليون دينار، مقارنة مع حوالي (5.4) مليار دينار في الشهر المناظر من ميزانية 2021/2020. ويعود تأكل العجز الى تنامي العوائد النفطية، التي وصلت الى حوالي (13) مليار دينار في الشهر العاشر من موازنة 2022/2021، مقارنة مع (6.7) مليار دينار في الموازنة الشهرية المناظرة بالعام المالي السابق (ارتفعت أسعار برميل النفط الكويتي المصدر بحوالي 89%، بالإضافة الى ارتفاع مستوى الإنتاج النفطي بحوالي 5.2%)، بين الفترتين أعلاه. مع ارتفاع الإيرادات غير النفطية من حوالي (734) مليون دينار، الى حوالي (1.6) مليار دينار، بين الموازنتين المشار اليهما أعلاه (وقد يعزى ارتفاع الإيرادات غير النفطية الى انتعاش "الإيرادات الأخرى"، بسبب مدفوعات تعويضات لجنة الأمم المتحدة، في حدود 600 مليون دينار كويتي).

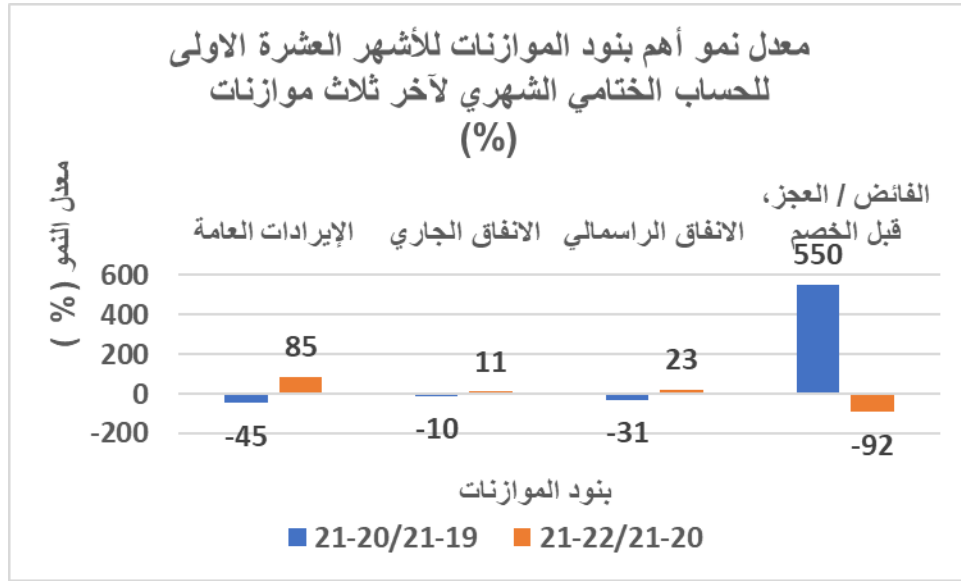
مع إجمالي مصروفات، بالشهر العاشر، في الموازنة الجارية، تبلغ حوالي (14.8) مليار دينار، منها حوالي (13.7) مليار دينار، جاري، وحوالي (1.1) مليار رأسمالي. مقارنة مع حوالي (13.2) مليار دينار إجمالي مصروفات، و(12.8) مليار دينار إنفاق جاري، وحوالي (900) مليون دينار إنفاق رأسمالي، بالشهر العاشر بموازنة 2021/2020. ويوضح الشكل (1) تطور القيم الاجمالية لبنود الموازونات للعشرة أشهر الأولى لآخر ثلاث سنوات مالية.

## الشكل (1)



ويوضح الشكل (2) معدل نمو بنود الموازنة العامة، المتضمنة بالشكل (1)، أعلاه، بين الموزنتين الختاميتين الأخيرتين، خلال العشرة الأشهر الأولى لكليهما.

## الشكل (2)



ويلخص رصيد الموازنة (فائض/ عجز) الوضع المالي للموازنة. وبعد نمو هذا الرصيد، على شكل عجز، بين الأشهر العشرة الأولى لموازنتي 2020/2019 و 2021/2020، بسبب انهيار أسعار النفط، عاد وحقق نمو سالب (تقليص العجز) بين العشرة أشهر الأولى لموازنتي (2021/2020 و 2022/2021)، بسبب تحسن أسعار النفط.

أي أن التحسن في الوضع المالي لا زال يعزى الى عامل (إسمي)، ومحدد خارجيا وهو تطورات سوق النفط العالمي، وليس الى عامل (حقيقي)، مرتبط بتنوع الإيرادات غير النفطية، أو خفض/ ترشيد الإنفاق الجاري، كنتيجة لبرنامج للإصلاح الاقتصادي.

ولا زال الاقتصاد الكويتي بحاجة ماسة لبرنامج اصلاح (هيكلي) يعيد التوازن بين الأنشطة التجارية المرتبطة بالواردات (والتي يستفيد منها أساسا النواتج المحلية الإجمالية للدول المصدرة للكوييت من السلع غير النفطية)، والأنشطة الحقيقية، وعلى رأسها القطاعات الصناعية والتحويلية، وما يرتبط بها من خدمات مساعدة. كما أن الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة هي أحد النتائج لتواضع مساهمة القطاع الخاص، رغم الإعانات والدعم الموجه لهذا القطاع، في استيعاب العمالة الوطنية، وانعدام مساهمته في الوعاء الضريبي المباشر (الضريبة على أرباح الشركات)، والتواضع في الصادرات غير النفطية. أن الوضع المالي للموازنة العامة للدولة ما هو إلا انعكاس للأداء الاقتصادي الكلي، والإدارة الاقتصادية الكلية. حيث تتحدد أغلب قيم بنود الموازنة خارج سيطرة وزارة المالية ( مثل نجاح أو تواضع دور القطاع الخاص بإستيعاب العمالة الوطنية، وارتفاع أو تدني مساهمته بتوسيع القاعدة الضريبية، والإنخفاض التدريجي للدعم الموجه للقطاع، وإعادة توجيه استثمارات هذا القطاع من تلك المرتبطة بالواردات الى تلك المرتبطة بالإنتاج المحلي وخلق قيم مضافة جديدة، وغيرها).

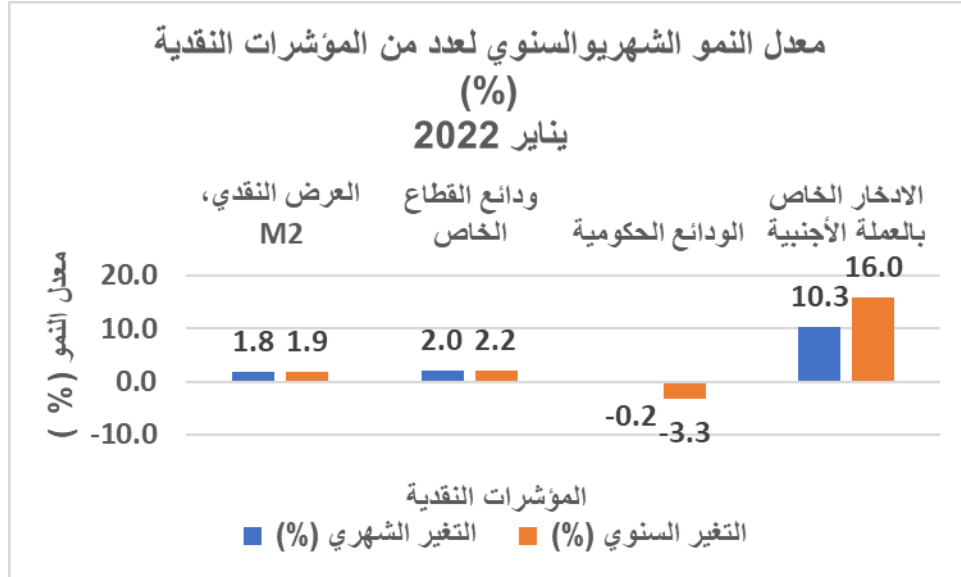
## 2.1 التطورات النقدية:

لعل من أهم التطورات النقدية، التي صدرت يوم الأربعاء 16 مارس 2022، ساعة إعداد هذا التقرير، هي الخاصة برفع سعر الخصم، ومن ثم سعر الفائدة، بربع نقطة، ليصبح سعر الخصم الجديد هو (1.75%). وذلك بعد قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الخصم بنفس القدر. وسوف يترتب على ذلك عدد من الآثار، منه الإيجابي ومنه السلبي، حسب نوعية المتعامل مع أسعار الفائدة. ومن الآثار الإيجابية: استفادة البنوك ومؤسسات التمويل المقرضة، والودائع بالدينار الكويتي، وتعزيز سعر الصرف للدينار والحدّ أية مضاربات بسبب الفجوة السعرية بين الدولار والدينار، ومواكبة السياسات النقدية الدولية المستخدمة لسياسة رفع سعر الفائدة للحدّ من التضخم المرتفع، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة ومشاكل سلاسل العرض Supply Chains، والنتائج على التجارة الدولية بسبب الحرب الأوكرانية / الروسية. مع وجود عدد من الآثار السلبية، منها: زيادة تكلفة التمويل والقروض الاستهلاكية، واحتمالية خفض الاستثمار في الأوراق المالية لصالح الودائع المصرفية.

بعد ذلك، يمكن الإشارة الى اتجاهات عدد من المؤشرات النقدية. حيث ارتفع معدل نمو العرض النقدي (M2)، على أساس شهري (ديسمبر 2021 / يناير 2022)، بنحو (1.8%)، وسنوي (يناير 201 / يناير 2022) بحوالي (1.9%). ويعزى الارتفاع الشهري الى "التغير في صافي الأصول المحلية" (من 74.3 الى 296.6 مليون دينار)، وكذلك "التغير في صافي الأصول الخارجية" (من -297.3 الى 407.2 مليون دينار). ولا توجد تقديرات حالية منشورة لنمو الناتج المحلي الإجمالي، لنفس فترة النمو الشهري والسنوي، حتى نتمكن من مقارنة معدل نمو التدفقات النقدية (العرض النقدي) مع التدفق السلعي والخدمي (الناتج الإجمالي المحلي).

أما معدل نمو ودائع القطاع الخاص فقد شهد، هو الآخر، معدل نمو شهري وسنوي موجب (2% و 2.2%، تباعاً). ويعزى النمو الشهري، بشكل كبير، الى نمو المدخرات تحت الطلب "sight" (3%)، ثم نمو "المدخرات بأجل" (1%). أما النمو السنوي فيعود الى نمو "المدخرات تحت الطلب" (4.8%)، ونمو "المدخرات Savings"، الجارية، (7.6%). مع انخفاض معدل نمو الودائع الحكومية، شهريا وسنوياً، وتنامي الادخار بالعملة الأجنبية. ويوضح الشكل (3)، هذه التطورات بمعدلات النمو لعدد من المؤشرات النقدية.

الشكل (3)

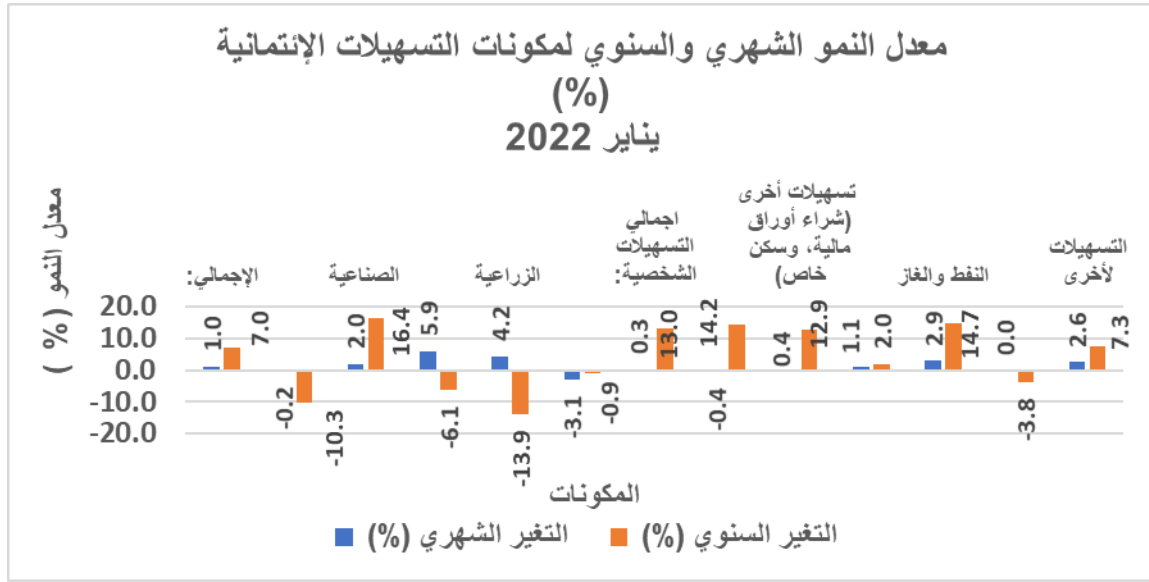


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي، محتسبة من بيانات المؤشرات النقدية، فبراير 2022

في حين سجلت مؤشرات إجمالي التسهيلات الائتمانية واغلب مكوناتها القطاعية، لشهر يناير 2022، نموا شهريا وسنوياً موجبا. وتم تسجيل أعلى معدل نمو شهري في حالة التسهيلات الخاصة بالتشييد، ثم الزراعة، والنفط والغاز، والتسهيلات الأخرى. أما على المستوى السنوي، فقد حقق الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي أعلى معدل نمو، تبعه قروض المستهلكين، والنفط والغاز،

والقروض الممولة لشراء الأوراق المالية والسكن الخاص، والتسهيلات الأخرى، والتشييد. مع تحقيق معدلات نمو شهرية سالبة، متواضعة، في حالة المؤسسات المالية غير المصرفية، وقروض المستهلكين. ويوضح الشكل (4) تطور هذه المعدلات خلال يناير 2022.

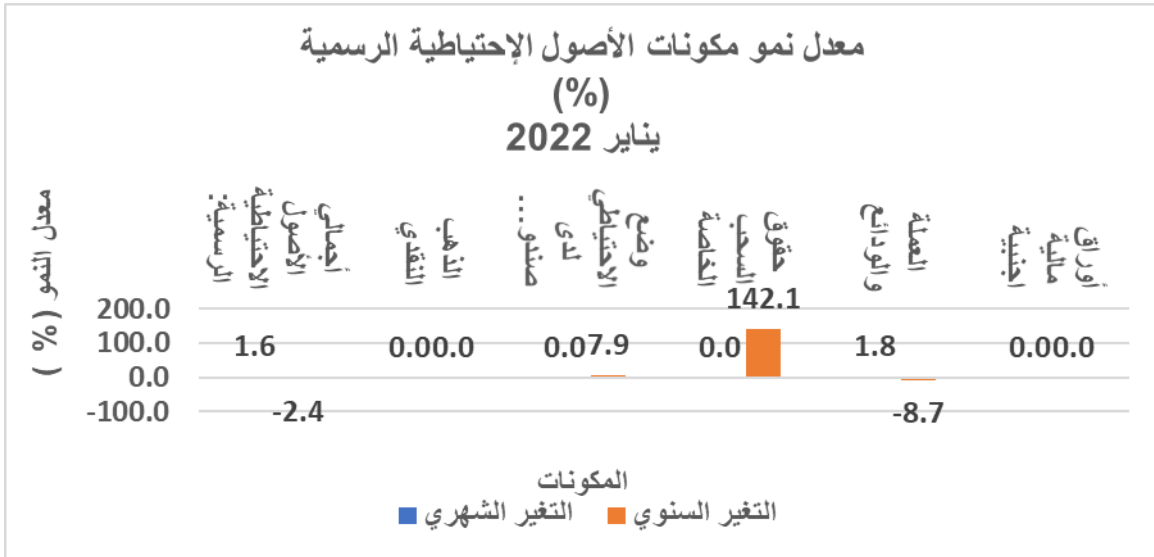
الشكل (4)



المصدر: نفس المصدر السابق

وأخيرا أوضحت معدلات النمو الشهرية لإجمالي الأصول الاحتياطية الرسمية، خلال يناير 2022، نموا موجبا، وكذلك مكون العملة والودائع، في حين استقرت هذه المعدلات الشهرية في حالة بقية المكونات. وشهد النمو السنوي لإجمالي الأصول نموا سالبا، متواضعا، مع نمو موجب ومرتفع في حالة مكون حقوق السحب الخاصة، ونموا موجبا، أيضا، في مكون وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. ويوضح الشكل (5) هذه المعدلات.

الشكل (5)



### 1.1 ميزان المدفوعات الكويتي، الربع الثالث 2021:

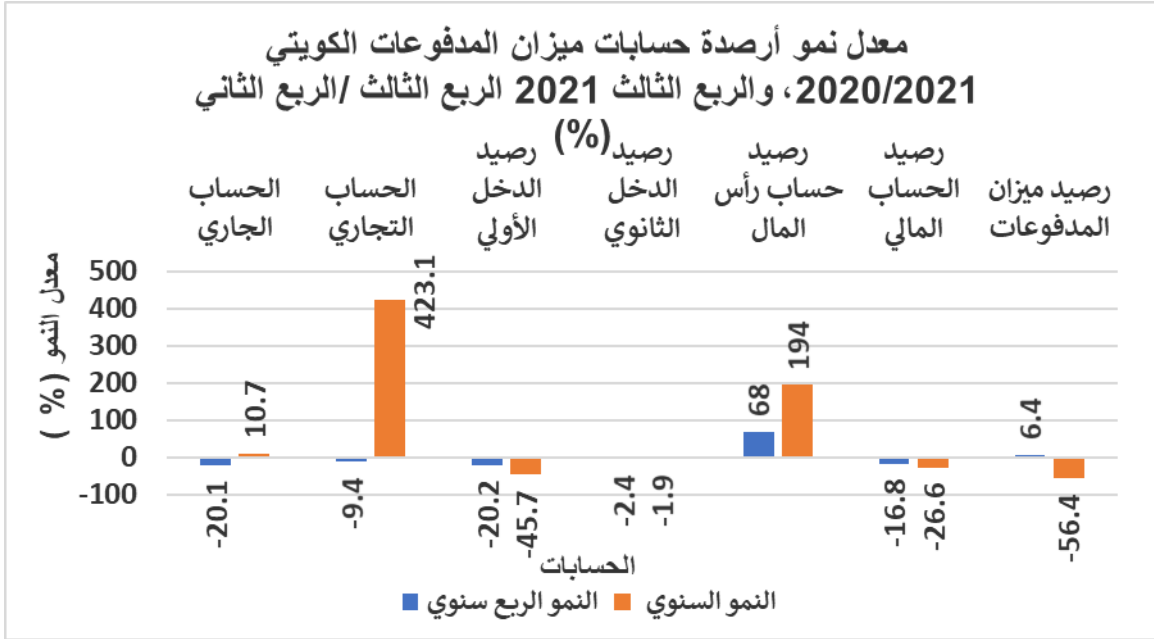
اصدر بنك الكويت المركزي، في 15 فبراير 2021، تقديراته (الأولية) لوضع ميزان المدفوعات للربع الثالث 2021، و(المعدلة) للربع الثاني من نفس العام. وعلى مستوى النمو الربع سنوي (الربع الثاني / الثالث 2021) حقق رصيد الحساب التجاري (الصادرات - الواردات) نموا سالبا (-9.4%) (423.1%)، بسبب ارتفاع الواردات. ثم رصيد حساب رأس المال (أساس تحويلات تعويضات غزو النظام العراقي السابق)، والذي حقق نموا قدرة (68%). علما بأن آخر دفعة من التعويضات البالغة حوالي (52) مليار دولار، قد تم تسديدها. وبذلك تمّ قفل ملف التعويضات المالية. في حين شهد النمو الربع سنوي، في حالة حساب الدخل الأولي أو الأساسي (دخل الاستثمارات)، نموا سالبا بلغ (-20.2%)، وكذلك رصيد الحساب الثانوي (التحويلات الجارية،



واغلبها تحويلات خاصة على شكل تحويلات عاملين) الذي حقق نموا سالبا بحدود (-2.4%). وترتب على ذلك نمو رصيد الحساب الجاري (مجموع أرصدة الحساب التجاري، والأولي، والثانوي) بمعدل سالب بلغ (-20.1%). أما رصيد الحساب المالي (الاستثمارات المباشرة، وغير المباشرة، والمشتقات المالية، والقروض، واستثمارات أخرى بين المقيمين وغير المقيمين) فقد شهد نموا سالبا قدره حوالي (-16.8%). علما بأن القيم السالبة لهذا الرصيد تعني ان التدفقات الاستثمارية من الكويت هي اكبر من التدفقات الاستثمارية من بقية انحاء العالم الى الكويت، وأن القيم الموجبة تعني العكس. وقد انعكس التأثير الإجمالي لمعدلات نمو جميع هذه الأرصدة على معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات الإجمالي، الذي حقق معدل نمو ربع سنوي بلغ نحو (6.4%).

واختلفت معدلات نمو أرصدة حسابات ميزان المدفوعات، على أساس سنوي (الربع الثالث عامي 2020 و2021)، حيث حقق الحساب التجاري أكبر معدل نمو (423.1%)، وكذلك حساب رأس المال (194%). أما بقية الحسابات فحققت جميعها نموا سالبا أنعكس على نمو رصيد ميزان المدفوعات ليكون في حدود (-56.4%). ويوضح الشكل (6) تكرر معدلات نمو حسابات ميزان المدفوعات على الأساس الربع سنوي، والسنوي.

الشكل (6)

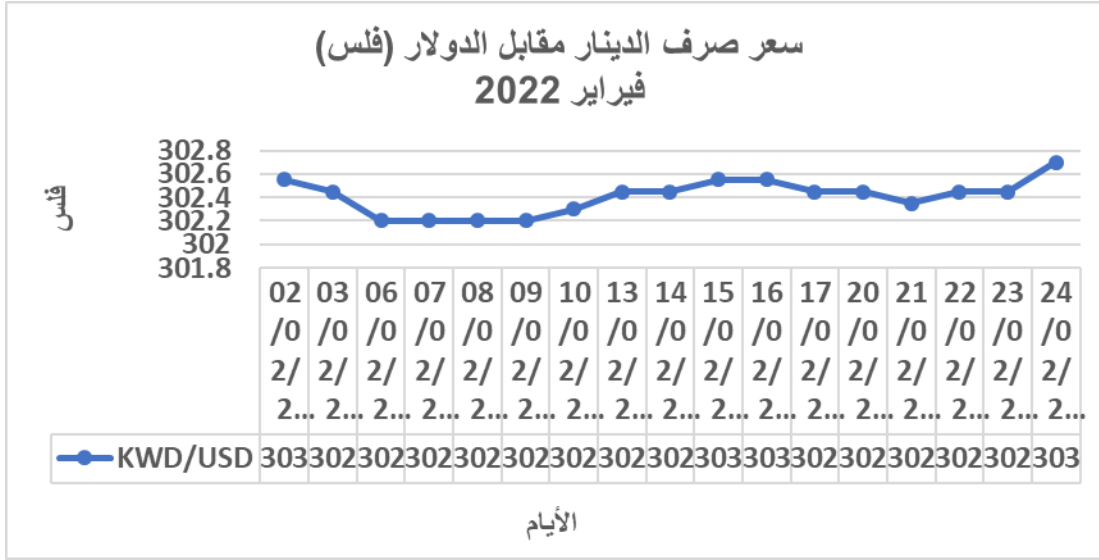


المصدر: موقع بنك الكويت المركزي، محتسبة من بيانات موازين المدفوعات ذات العلاقة

## 2.1 أسعار الصرف:

وصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، أول شهر فبراير 2022، الى (302.55) فلس، وآخر الشهر الى (302.7) فلس، وبمعدل نمو (0.04%). وبلغ أعلى سعر خلال الشهر (302.7) فلس. ويوضح الشكل (7) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

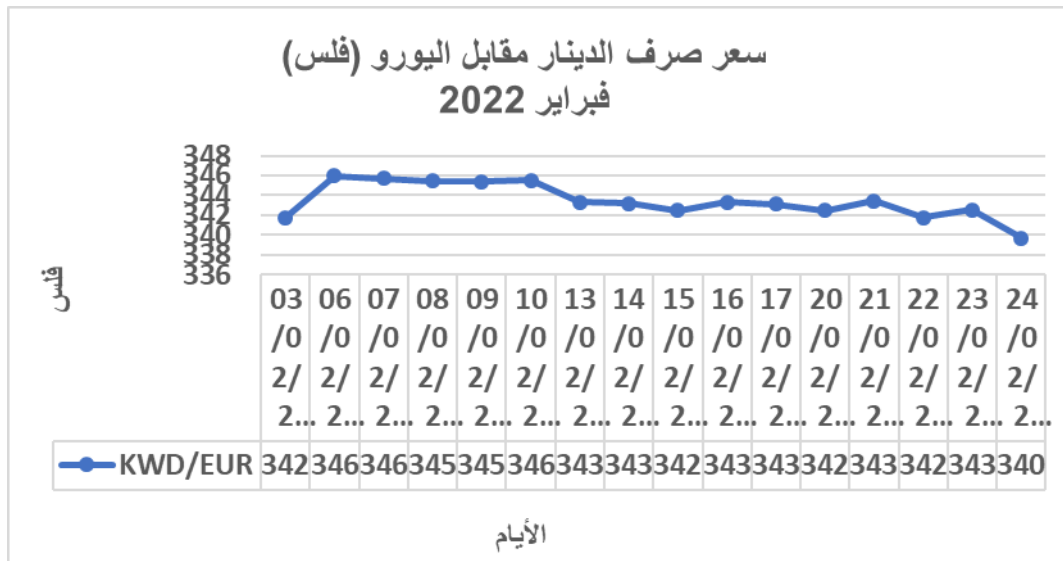
الشكل (7)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

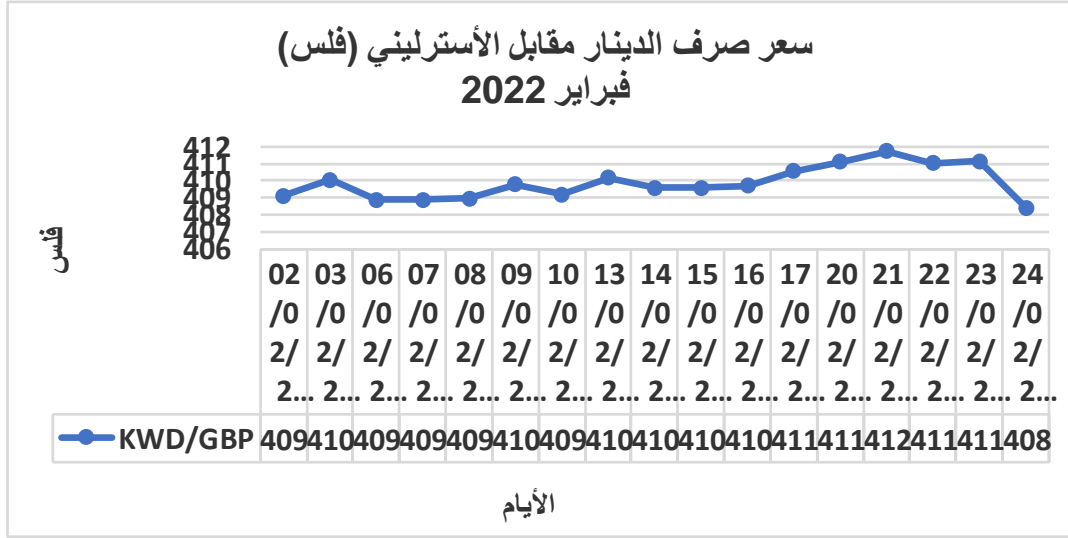
أما سعر صرف اليورو، خلال فبراير 2022، فقد حقق أعلى سعر عند (345.989) فلس. مع وصوله الى (341.753) فلس أول الشهر، و(339.675) فلس آخر الشهر، وبمعدل نمو سالب بلغ (-0.6%). ويوضح الشكل (8) تطور هذا السعر خلال نفس الشهر.

الشكل (8)



في حين حقق سعر صرف الإسترليني اعلى مستوى، خلال فبراير 2022، عند (411.725) فلس، وعند (409.108) فلس أول الشهر، و (408.403) فلس آخر الشهر، وبمعدل نمو سالب بلغ (-0.17%). ويوضح الشكل (9) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

الشكل (9)



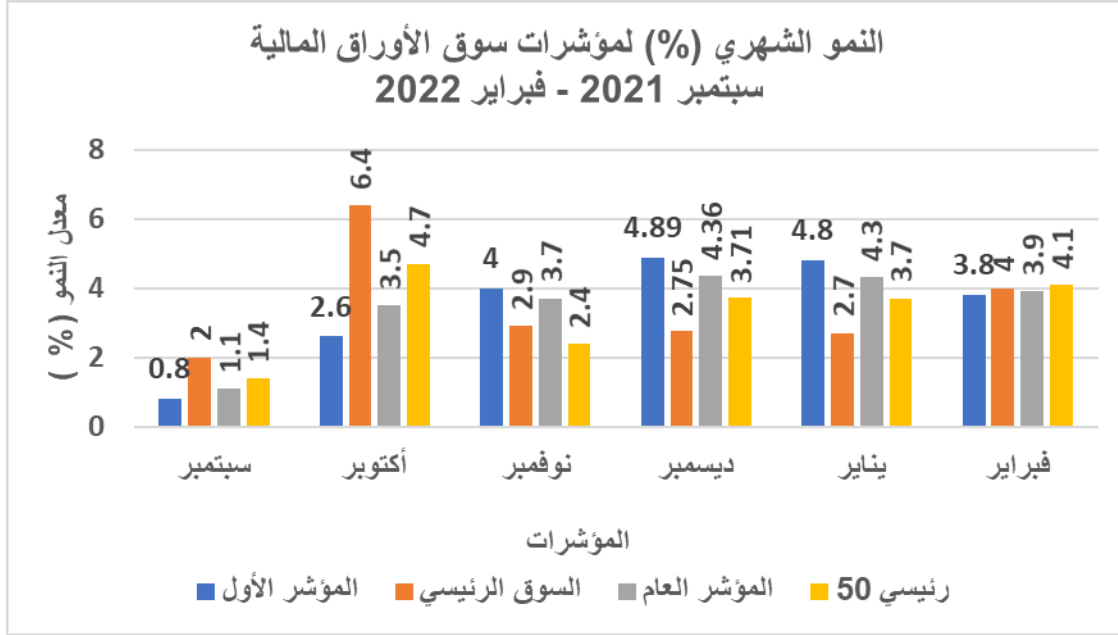
### 3.1 سوق الأوراق المالية:

كان لتحسن أسعار النفط، وإفصاح الشركات المدرجة عن أدائها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وانتعاش شراء أسهم الشركات المنضوية تحت المؤشر الأول، والرئيسي، الأثر في الأداء الجيد للسوق خلال شهر فبراير 2022، وتصنيفه في المنطقة الخضراء. وقد نتج عن هذه التطورات الإيجابية، تحقيق مكاسب رأسمالية، خلال الشهر المذكور، بلغت حوالي (1.7) مليار دينار. ووصول القيمة السوقية، نهاية فبراير، الى حوالي (44.29) مليار دينار، وبمعدل يقدر بحوالي (3.8%) عن شهر يناير السابق.

أما على مستوى أداء مؤشرات السوق، فقد حقق المؤشر الأول نمواً، خلال فبراير 2022 بالمقارنة مع يناير السابق، بلغ (3.8%) عن شهر يناير السابق، وفي حالة المؤشر الرئيسي (4.0%)،

والمؤشر العام (3.9%)، ورئيسي 50 (4.1%)، ويوضح الشكل (10) معدلات نمو هذه المؤشرات خلال

الشكل (10)



المصدر: موقع البورصة

وفيما يتعلق بالأداء القطاعي للسوق، فقد حققت ثماني (من مجموع 13 قطاع)، خلال فبراير 2022، تحسناً في المؤشرات، وعلى رأسها قطاع "التكنولوجيا"، ثم "الخدمات الاستهلاكية"، و"الصناعات". أم أقل القطاعات ارتفاعاً بقيمة المؤشرات فهو "الرعاية الصحية".

واعتماداً على "كمية" التداول، فقد جاء قطاع "الخدمات المالية" في المقام لأول، حيث بلغت كمية التداول، خلال فبراير 2022، حوالي (2.656) مليار سهم، وبنسبة (51.23%) من إجمالي كمية الأسهم المتداولة (حوالي 5.185) مليار سهم. وجاء بالمرتبة الثانية قطاع "البنوك" (883.018 مليون دينار، 17.03%، تباعاً)، وبالمرتبة الثالثة قطاع "العقار" (659.553 مليون دينار، و12.72%، تباعاً). أما من حيث "قيمة" الأسهم فقد تصدر قطاع "البنوك" المرتبة الأولى

(403.083) مليون دينار، وبنسبة (31.04%) من اجمالي قيمة الأسهم البالغة (1.298) مليار دينار. ثم قطاع "الخدمات المالية" (367.419 مليون دينار، و28.29%، تباعا)، وقطاع "الصناعة" (201.565 مليون دينار، و15.52%، تباعا).

#### 4.1: التضخم:

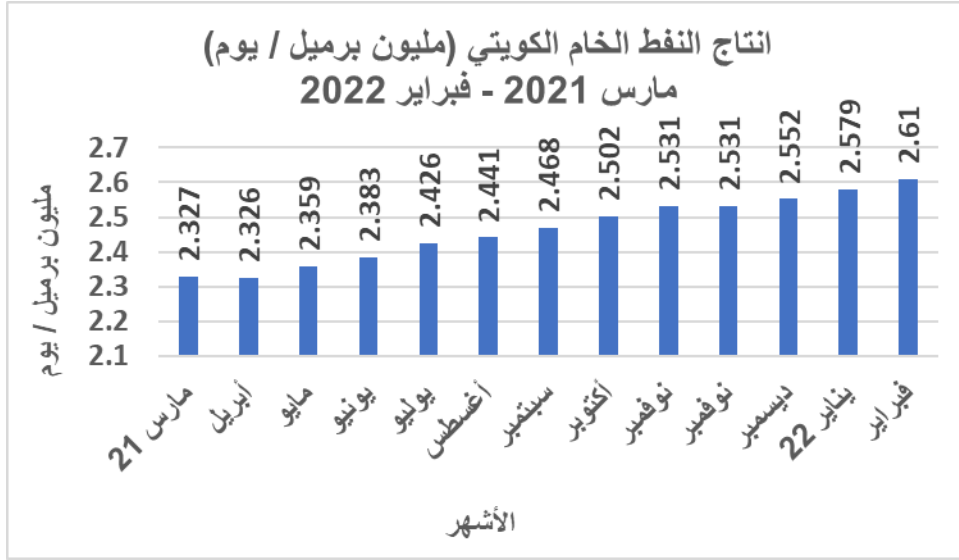
لم تصدر عن الإدارة المركزية للإحصاء تقديرات معدل التضخم لشهر فبراير لغاية ساعة إعداد هذا التقرير.

#### ثانيا: التطورات النفطية:

##### 1.2 الإنتاج والأسعار:

وصل اجمالي انتاج أوبك، في فبراير 2022، الى حوالي (28.473) مليون برميل / يوم، مقارنة مع (28.033) مليون برميل / يوم، في شهر يناير السابق، وبمعدل نمو موجب بلغ (1.56%). وترکز اكبر ارتفاع في الإنتاج، خلال الشهر المذكور، في حالات السعودية (141 ألف برميل / يوم)، وليبيا (105 ألف)، وإيران (44 ألف)، مع ارتفاع الإنتاج في كافة الدول الأعضاء، بمستويات متفاوتة، وانخفاضه في حالتي نيجيريا (-10 ألف)، وغينيا الاستوائية (9 ألف). أما في حالة دولة الكويت فقد ارتفع الإنتاج ليصل الى (2.610) مليون برميل / يوم، خلال فبراير 2022، مقارنة بحوالي (2.578) بشهر يناير السابق، أي بنمو موجب بلغ (1.24%). ويوضح الشكل (11)، تطور انتاج الدولة خلال العام الماضي المنتهي في فبراير من العام الجاري.

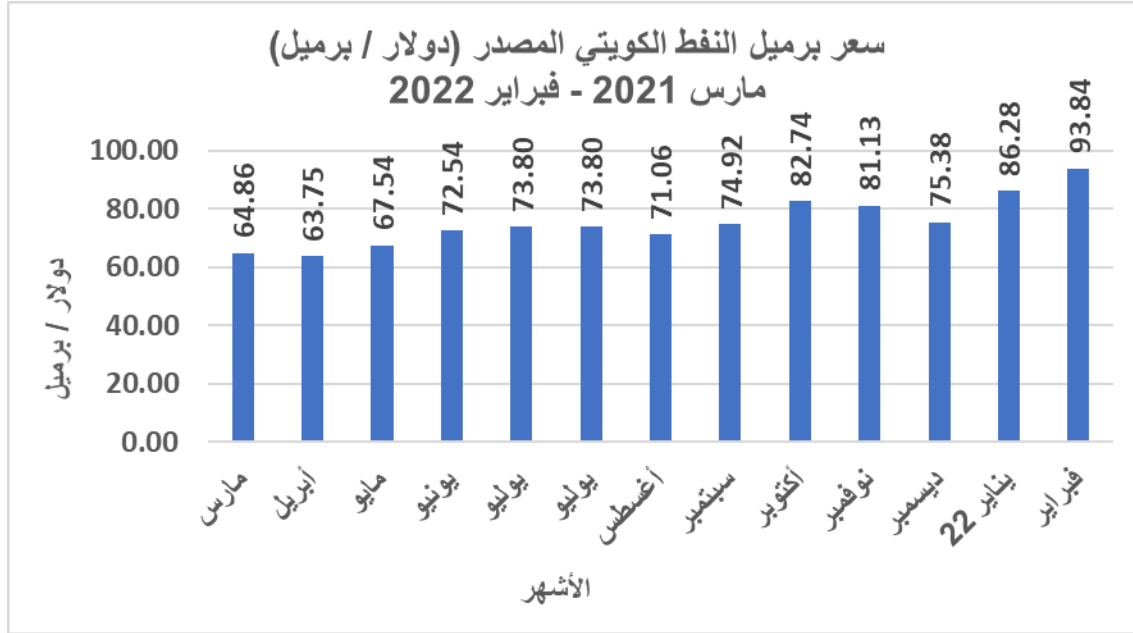
الشكل (11)



المصدر: OPEC, Monthly Oil Market Reports

وفيما يخص أسعار برميل النفط، فقد ارتفع متوسط سعر برميل أوبك المرجعي، خلال فبراير 2022، ليصل إلى (94.22) دولار / برميل، مقارنة مع (85.41) دولار / برميل، وبمعدل نمو (10.31%). ويعود هذا الارتفاع إلى تآكل آثار فيروس كورونا، وآثار الحرب الأوكرانية / الروسية على العرض النفطي. وارتفع سعر برميل النفط الكويتي المصدر، خلال الشهر المذكور، ليصل إلى (93.84)، مقارنة مع (86.28) دولار / برميل، أي بمعدل نمو (8.76%) عن شهر يناير السابق. ويوضح الشكل (12) تطور هذا السعر خلال العام الماضي المنتهي في فبراير 2022.

الشكل (12)



المصدر السابق

## 2.2 معدل النمو الاقتصادي العالمي:

بقيت معدلات النمو المتوقعة لعام 2022، خلال فبراير، كما هي المتوقعة خلال الشهر السابق، يناير، كما هو موضح بالجدول (1)، أدناه. إلا أن تطورات الحرب الأوكرانية / الروسية قد تلقي بآثارها على خفض معدل النمو العالمي، ونمو العديد من البلدان، بسبب الآثار المباشرة، وغير المباشرة، على التجارة الدولية، ومعدل التضخم، والأسواق المالية، وأسعار الصرف، وغيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على معدل النمو.

### جدول (1)

تقديرات معدلات النمو حسب شهر فبراير لعام 2022

والتغير عن تقديرات شهر يناير من نفس العام (%)

روسيا	الهند	الصين	اليابان	المملكة المتحدة	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	منظمة التعاون الاقتصادي	العالم	
2.7	7.2	5.6	2.2	4.1	3.9	4.0	3.6	4.2	عام 2022
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	التوقعات عن شهر يناير 2022

المصدر: OPEC, Oil Monthly Report, March, 2022.



### 3.2 الطلب العالمي على النفط:

استمرت تقديرات شهر فبراير لهذا الطلب، عام 2022، بدون تغيير عن تلك الخاصة بشهر يناير السابق، أي بارنفاع قدرة (4.15) مليون برميل / يوم، مقارنة بعام 2021، وليصل الطلب المتوقع الى (100.8) مليون برميل / يوم. ويتوزع ارتفاع الطلب المتوقع بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (1.9 مليون برميل / يوم)، والبلدان غير الأعضاء في المنظمة (2.26 مليون برميل / يوم). ويتجسد أكبر طلب متوقع، ضمن دول بالمنظمة، في الولايات المتحدة (1.1 مليون برميل / يوم)، وفي الصين (0.62 مليون برميل / يوم)، ضمن البلدان غير الأعضاء في المنظمة.

ويوضح الجدول (2) هذه التوقعات لعام 2022، ومقارنتها مع عام 2021.

## جدول (2)

توقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2202، حسب تقديرات شهر فبراير نفس العام، وبالمقارنة مع التغيرات النسبية عن توقعات عام 2021 (مليون برميل/ يوم)

الطلب العالمي على النفط		الأقاليم
النمو 2022/2021	التوقع لعام 2202	
1.1	25.3	القارة الأمريكية
0.9	20.82	منها: الولايات المتحدة
0.61	13.69	القارة الأوروبية
0.18	7.58	آسيا الباسيفيكية
1.9	46.56	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.62	15.19	الصين
0.39	5.15	الهند
0.54	0.16	آسيا الأخرى
0.17	6.47	أمريكا اللاتينية
0.27	8.25	الشرق الأوسط
0.14	4.39	أفريقيا
0.07	3.68	روسيا
0.05	1.26	دول اتحاد سوفيتي سابق أخرى
0.02	0.77	دول أوربية أخرى
2.26	54.33	مجموع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون
4.15	100.9	العالم
4.15	100.8	تقدير الشهر السابق
0.00	0.09	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, March 2022.

### 4.2 العرض العالمي من النفط:

وكما هو الحال مع الطلب على النفط، لم يحدث تغيير في توقعات شهر فبراير للعرض العالمي عام 2022، مقارنة بشهر يناير السابق، ولبقى عرض النفط المقدر للدول غير الأعضاء في أوبك عند (66.59) مليون برميل / يوم. مع ارتفاع العرض، ضمن هذه الدول، في حالة أمريكا اللاتينية، والصين. وبقاء نمو العرض الأمريكي بدون تغيير (1.03 مليون برميل / يوم). ويتوقع أن يقود العرض النفطي، ضمن هذه الدول، كل من الولايات المتحدة، وروسيا، وكندا، وكازاخستان،

والنرويج، وغيانا. ويوضح الجدول (3) توقعات العرض النفطي لعام 2022، ومقارنتها مع عام 2021.

### الجدول (3)

تقديرات الإنتاج السائل للدول غير الأعضاء في أوبك، حسب تقديرات فبراير 2022 بالمقارنة مع عام 2021 (مليون برميل/يوم)

التغير عن 2021	توقع عام 2022	الأقاليم
		الإنتاج السائل في الدول غير الأعضاء في أوبك:
1.24	26.39	الدول الأمريكية:
1.03	18.78	منها الولايات المتحدة الأمريكية
0.09	3.87	الدول الأوروبية
0.03	0.53	الدول الآسيوية الباسيفيكية
1.36	30.79	مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
0.06	4.36	الصين
0.02	0.77	الهند
-0.01	2.41	آسيا الأخرى
0.28	6.24	أمريكا اللاتينية
0.10	3.34	الشرق الأوسط
-0.08	1.26	أفريقيا
0.96	11.76	روسيا
0.23	3.16	دول الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى
-0.01	0.10	دول أوروبية أخرى
1.55	33.41	مجموع البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي
2.91	64.20	مجمع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك
0.11	2.39	عوائد التكرير
3.02	66.59	مجموع الإنتاج السائل في البلدان غير الأعضاء في أوبك
3.02	66.61	التقدير السابق
0.00	-0.01	التعديل

المصدر: OPEC, Oil Report, March, 2022

## 5.2 التجارة النفطية، والمخزون لنفطي:

توضح آخر المعلومات المتاحة إنخفاض الواردات الأمريكية من النفط الخام، على أساس شهري، في فبراير 2022، لتصل الى (6.2) مليون برميل / يوم، وبعد ثلاث أشهر سابقة من الارتفاعات بالواردات. مع ارتفاع الصادرات الأمريكية من النفط الخام، بنفس الشهر، لتصل الى (2.9) مليون برميل / يوم، وبارتفاع بلغ (16%) عن الشهر السابق، يناير.

ووصلت الواردات الصينية، خلال يناير – فبراير 2022، الى حوالي (10.5) مليون برميل / يوم، مدعومة بتدفقات الواردات وفقا لنظام الحصص. وإنخفضت الواردات النفطية الخام الهندية، خلال يناير 2022، بحوالي (3%)، لتكون في حدود (4.5) مليون برميل / يوم. ويتوقع أن تعكس بيانات شهر فبراير ارتفاعا بالواردات بسبب الانتعاش الاقتصادي، وزيارة طلب مصافي التكرير. مع اتجاه الواردات اليابانية للإنخفاض، في يناير 2022، لتصل الى (2.7) مليون برميل / يوم، بمعدل انخفاض (9%) عن الشهر السابق.

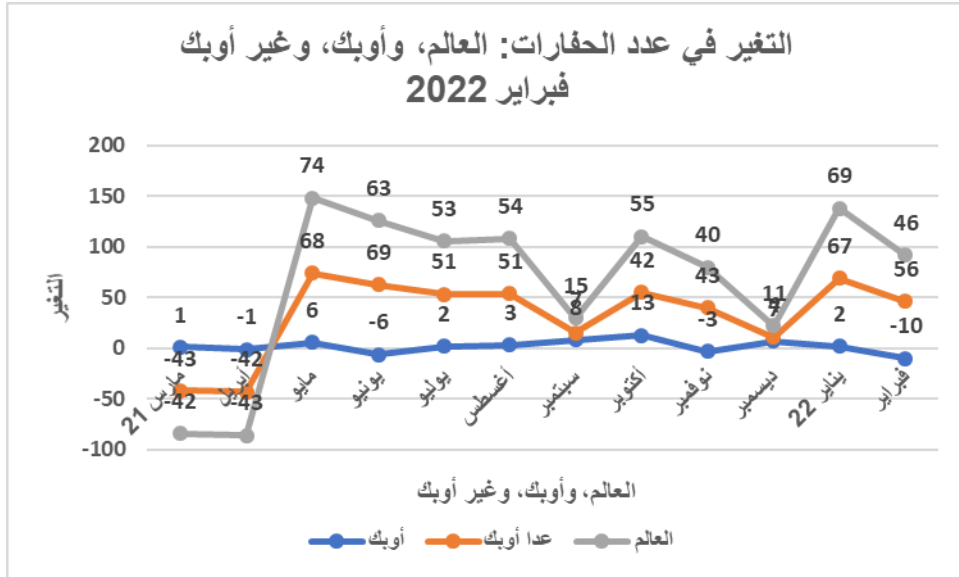
أما المخزون النفطي التجاري، فقد انخفض في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال يناير 2022، وعلى أساس شهري، بحوالي (3.1) مليون برميل، وليستقر عند (2,667) مليون برميل، وهو أقل من مستوى العام السابق، 2021، بحوالي (359) مليون برميل. كما انخفضت أيام التغطية، على أساس شهري، بحوالي (0.7) يوم، وتصل الى (59.3) يوم. وهذا العدد من الأيام أقل من نظيره قبل سنة بحوالي (11.6) يوم.

أما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفض المخزون، في فبراير 2022، على أساس شهري، بحوالي (23.7) مليون برميل، ليستقر عند (1,155) مليون برميل. وهو أقل من نظيره العام السابق، 2021، بحوالي (139.6) مليون برميل.

## 6.2 عدد الحفارات:

ارتفع عدد الحفارات (النفطية والغازية)، خلال شهر فبراير 2022، بحوالي (46) حفارة، منها (-) (10) في أوبك، و(56+) في البلدان غير الأعضاء في أوبك. وتركز أكبر انخفاض بعدد الحفارات في الجزائر (-7)، ثم الإمارات (-4)، والسعودية (-3). مع ارتفاع العدد في الكويت (+3)، ونيجيريا (+2). أما في حالة البلدان غير الأعضاء في أوبك، فتركز الارتفاع في الولايات المتحدة (+35)، وكندا (+31). ويوضح الشكل (13)، هذه التغيرات خلال شهر فبراير 2022.

الشكل (13)



المصدر: OPEC, Monthly Oil Market Reports

### ثالثاً: التطورات الاقتصادية الدولية:

#### 1.3 اقتصاديات الحرب الأوكرانية / الروسية:

وفقاً لتقديرات نموذج معهد "اقتصاد أكسفورد Oxford Economics"، 2 مارس 2022، فإنه في حالة استمرار الحرب لغاية 2023، وفرض الغرب لحظر كلي على روسيا، وقيام روسيا بحظر تصدير الغاز للغرب (السيناريو الأسوأ Downside Scenario) فإن الناتج الإجمالي المحلي لروسيا سينخفض، عام 2022، بحوالي (-3.1%) مقارنة بالوضع قبل الحرب، وناتج منطقة اليورو بنحو (-2.2%)، والعالم بنحو (-0.6%). في حين أن الإنخفاض في الناتج سيكون، عام 2023، حوالي (-7%) في روسيا، و(-3.2%) في منطقة اليورو، و(-1.1%) في العالم. آخذين بنظر الاعتبار أن تأثير الحظر على الاقتصاد الروسي، خلال الفترة 2014 – 2018، لم يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي إلا في حدود (-1.2%)، وذلك بفعل تنوع الاقتصاد. في حين كان التأثير قاسي جداً في حالة فنزويلا، للفترة 2015 – 2020، حيث إنخفض الناتج بحوالي (-76%)، بسبب عدم التنوع، وفي حدود (-16%)، في حالة إيران، للفترة 2012 – 2014.

وبالإضافة إلى التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، فإن هناك تأثيراً مباشراً على "سلاسل العرض Supply Chains"، والتي يصعب، حالياً، تقييمها، رغم إعلان شركتي "فوكس واجن VW"، ورينو Renault، عن توقف إنتاجهما لصعوبة الحصول على عدد من القطع المصنعة في أوكرانيا. أضف إلى ذلك تنامي معدل التضخم، تدريجياً، في كافة أنحاء العالم، بفعل توقف، أو صعوبة، الاستيراد من روسيا وأوكرانيا. وهو الأمر الذي سيضغط في اتجاه تبني سياسة نقدية إنكماشية (رفع أسعار الفائدة)، وهو ما سوف يبدأ به البنك الاحتياطي الفيدرالي الشهر القادم (وتبنته دولة الكويت، كما أشرنا أعلاه).

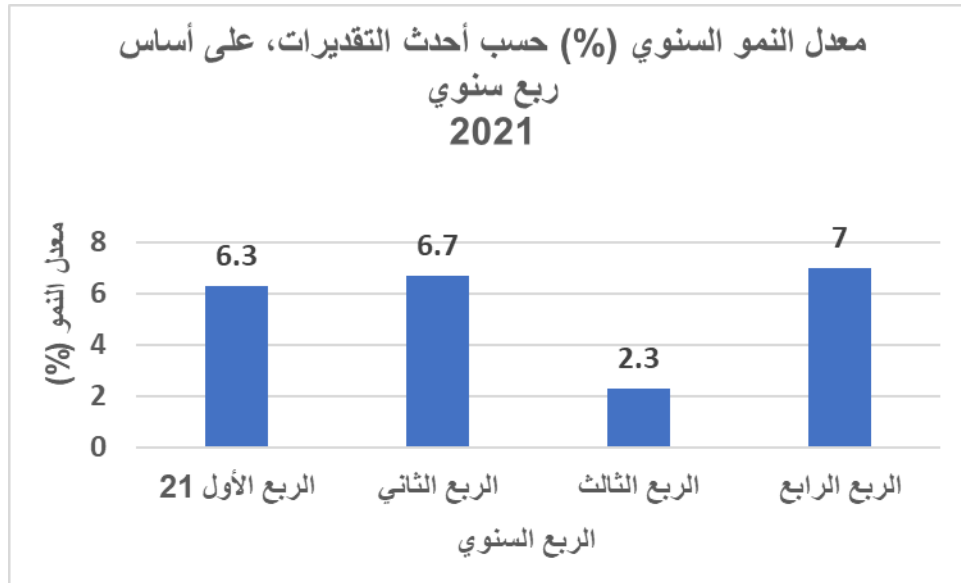
## 2.3 الولايات المتحدة الأمريكية:

### 1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي:

صدر عن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، في 24 فبراير 2022، التقدير "الثاني" لمعدل النمو (الحقيقي) للاقتصاد الأمريكي، في الربع الرابع من عام 2021، والبلغ (7%)، مقارنة مع (2.3%) في الربع السابق الثالث. وساهم في هذا الارتفاع الاستثمار الخاص، الذي حقق نموا بلغ (33.5%)، والصادرات (23.6%)، مع انخفاض في معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والاستثمار الحكومي بحوالي (-2.6%)، ونمو الواردات بنحو (17.6%).

أما في حالة النمو (الإسمي) فقد وصل، في الربع الرابع، الى (14.6%)، او ما يعادل (806.2) مليار دولار، وليصل الناتج المحلي الإسمي الى (24.01) تريليون دولار. علما بأن هذا المعدل وصل الى (8.4%) في الربع الثالث 2021. ويوضح الشكل (14) تطور معدل النمو الحقيقي خلال عام 2021، على أساس ربع سنوي.

الشكل (14)

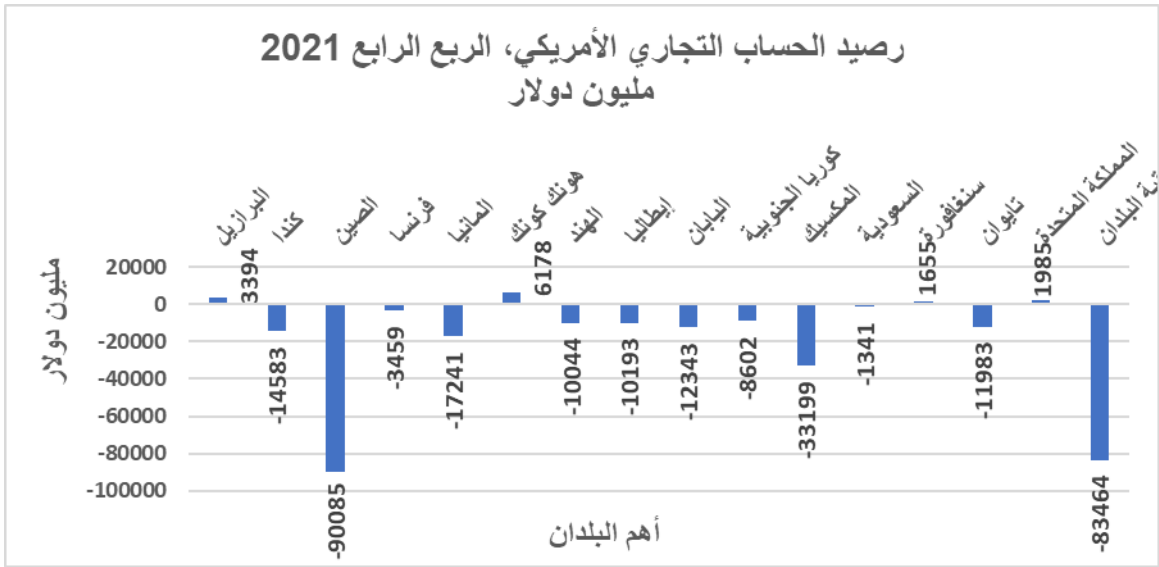


المصدر: US, BEA

### 3.2.3 تنامي العجز التجاري:

أظهرت بيانات رصيد الحساب التجاري الأمريكي للربع الرابع 2021 استمرار عجز هذا الرصيد مع أغلب بلدان الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة، وتنامي هذا العجز، مع عدم حدوث تغييرات هيكلية في نمط التجارة مع هذه البلدان، كما هو موضح بالشكل (15).

الشكل (15)



المصدر: US, BLS

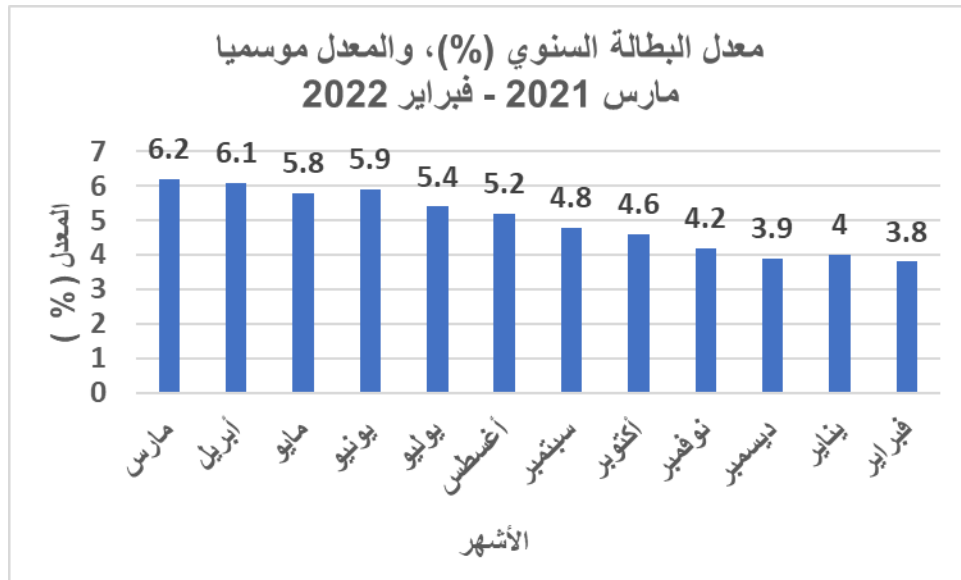
ويتضح ذلك من خلال مقارنة الأرصدة الواردة بالشكل أعلاه مع ما يناظرها في الربع الرابع من عام 2010. حيث بقي وضع عجز الحساب التجاري الأمريكي مع كافة الشركاء التجاريين، المشار إليهم بالشكل، كما هو ( أي فائض أو عجز). والملفت للنظر أن قيم العجز ارتفعت مع كافة الشراكة، ما عدا السعودية التي انخفض العجز معها، كما انخفض الفائض مع سنغافورة، خلال نفس الفترة.



### 2.2.3 البطالة:

ارتفع عدد العاملين بالقطاع الحضري، في فبراير 2022، بحوالي (678) ألف، مع معدل بطالة بنحو (3.8%) وعدد عاطلين وصل الى (6.3) مليون. علما بأن معدل البطالة، في فبراير 2020، قبل الجائحة، كان حوالي (3.5%). وتركزت مكاسب التشغيل في قطاعات الضيافة وتمضية أوقات الفراغ، والتشييد، والخدمات الصحية، والخدمات المهنية وخدمات الأعمال. ويوضح الشكل (16) تطور معدل البطالة خلال العام الماضي المنتهي في فبراير 2022.

الشكل (16)



المصدر السابق

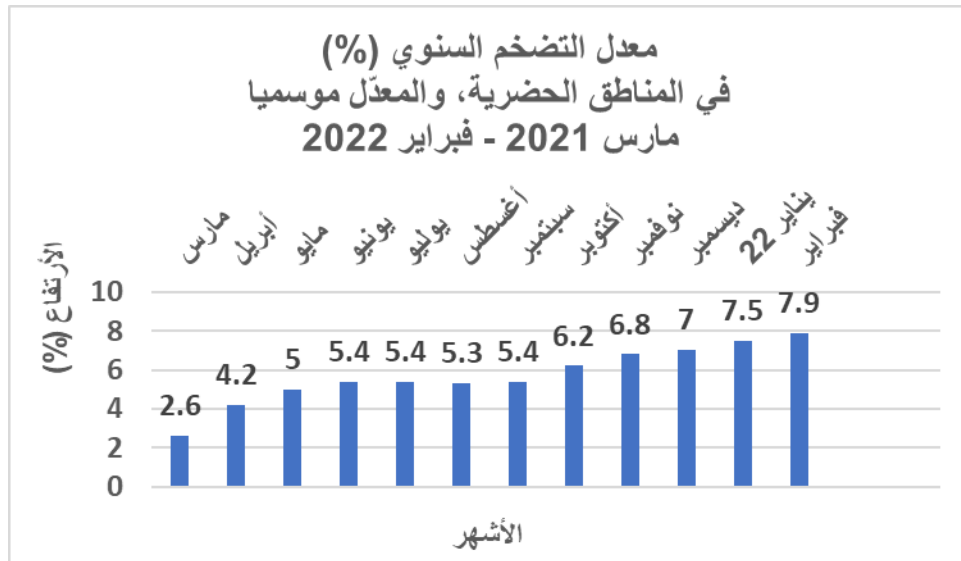
وتركز أكبر معدل للبطالة، خلال شهر فبراير 2022، بمجموعة "المراهقين" (10.3%)، ثم "السود" (6.6%)، و" من أصول إسبانية" (4.4%)، و "البالغين من الإناث" (3.6%)، و "البالغين من الذكور" (3.5%)، و "البيض" (3.3%).

أما على أساس فترة التعطل، فقد وصل أكبر عدد متعطلين في فترة أقل من (5) أسابيع (حوالي 2.1 مليون، ثم فترة (5 – 14) أسبوع (1.8 مليون، وفترة (27) أسبوع وأكثر (1.7) مليون، وأخيرا فترة (15 – 26) أسبوع (735) ألف.

### 3.2.3 التضخم:

وصل معدل التضخم الأمريكي المعدل موسميا، للمناطق الحضرية، في فبراير 2022، الى حوالي (7.9%)، على أساس سنوي، وارتفع بحوالي (0.8%) على أساس شهري. وتركزت الارتفاعات بمعدل التضخم (الإجمالي)، على أساس سنوي، في مجموعة "الطاقة" (25.6%)، ومن ضمنها "زيت الطاقة" (43.6%). وكذلك في مجموعة الأغذية" (7.9%). وتركزت، على أساس شهري، في مجموعة "الطاقة"، أيضا، حوالي (3.5%)، ومنها "زيت الطاقة" (7.7%)، وفي "الأغذية" (0.8%). أما في حالة التضخم (الأساسي Core)، بعد استبعاد الطاقة والأغذية، فقد وصل المعدل السنوي للسلع الى (12.2%)، والشهري (0.4%)، وللخدمات (4.4%) سنويا، و(0.5%) شهريا. ويوضح الشكل (17) تطور معدل التضخم الإجمالي.

الشكل (17)

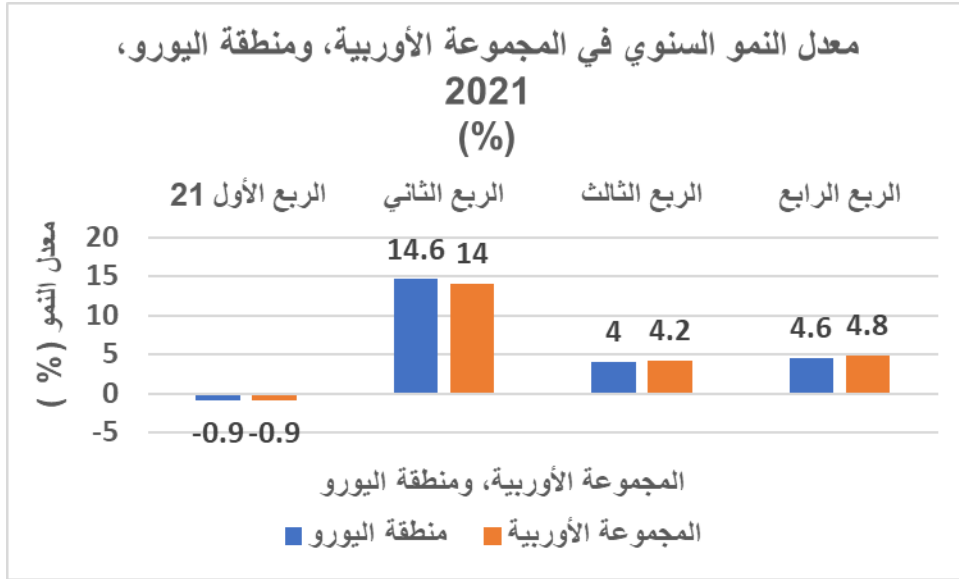


### 3.3 الاتحاد الأوروبي:

#### 1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي:

ارتفع هذا الناتج، في الربع الرابع من عام 2021، مقارنة بالربع الثالث، بمنطقة اليورو، بحوالي (0.3%)، مقابل (0.4%) في حالة المجموعة الأوروبية. أما على أساس سنوي (الربع الرابع 2020 / 2021) فقد ارتفع بحوالي (4.6%)، في منطقة اليورو، و(4.8%) في المجموعة الأوروبية. ويوضح الشكل (18) هذه المعدلات السنوية، كل ربع سنة من عام 2021.

الشكل (18)



المصدر: Eurostat Website

وحققت "سلوفينيا" أكبر معدل نمو سنوي، في الربع الرابع 2021، يبلغ (10.5%)، تليها "إيرلندا" (10%)، ثم "كرواتيا" (9.9%). أما أقل معدل سنوي للنمو، خلال الربع المذكور، فقد تحقق في حالة "سلوفاكيا" (1.2%)، ثم "المانيا" (1.8%)، و"فلندا" (2.9%).

### 2.3.3 التضخم:

وصل معدل التضخم على أساس سنوي، في منطقة اليورو، خلال فبراير 2022، الى حوالي (5.8%)، مقارنة مع (5.1%) في يناير السابق. وكانت أكبر مساهمة في التضخم لمجموعات "الأغذية والتبغ والمشروبات الروحية" (4.1%)، و"الطاقة" (31.7%)، و"السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة" (3%)، و"الخدمات" (2.5%). ويوضح الشكل (19) تطور معدل التضخم بمنطقة اليورو خلال العام الماضي المنتهية في فبراير 2022.

الشكل (19)



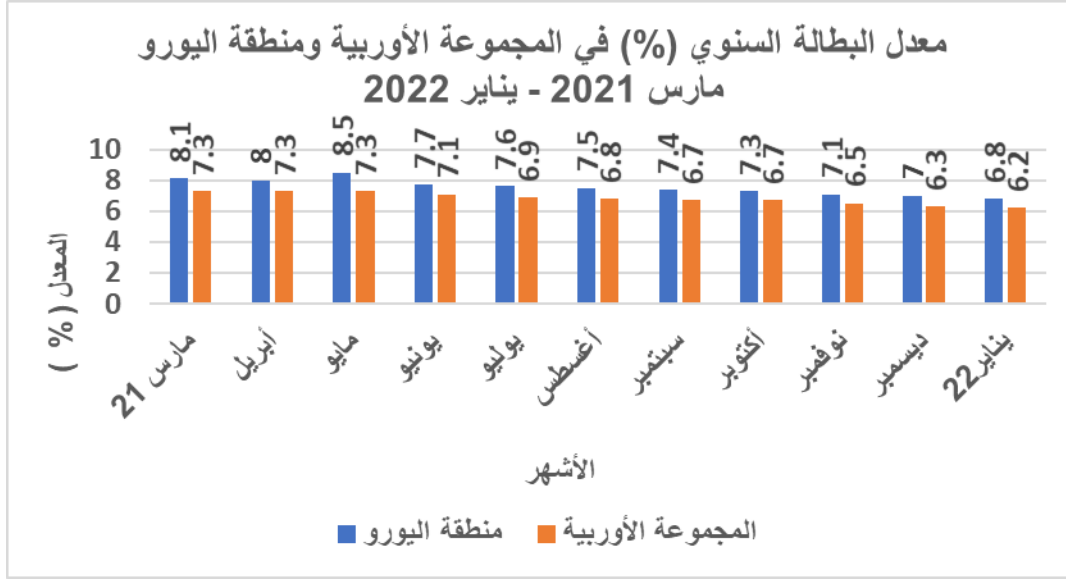
المصدر السابق

### 3.3.3 البطالة:

وفقا لمكتب الإحصاء الأوروبي، 3 مارس 2022، بلغ معدل البطالة، المعدل موسميا، في يناير 2022، بمنطقة اليورو (6.8%)، مقارنة مع (7%) في شهر ديسمبر السابق، و (8.3%) في شهر يناير 2021. ووصل المعدل في المجموعة الأوروبية، في يناير 2022، الى (6.2%)، مقارنة مع (6.3%) في شهر ديسمبر السابق، و (7.5%) في شهر يناير 2021. وبلغ عدد

العاطلين، في يناير 2002، في المجموعة الأوروبية، ما يقارب (13.346) مليون، منهم (11.225) مليون في منطقة اليورو. ويوضح الشكل (20)

الشكل (20)



المصدر السابق

وتركز أكبر معدل للبطالة، خلال يناير 2022، في "اليونان" (13.3%)، ثم "اسبانيا" (13%)، و"إيطاليا" (8.8%)، وأقل معد بطالة في "بولندا" (2.8%)، ثم "المانيا" و"مالطا" (3.1%) لكل منهما.

وفي مجال بطالة الشباب، وصل معدل البطالة، خلال نفس الشهر، الى (13.9%) في المجموعة الأوروبية، والى (14%) في منطقة اليورو. وتجسد أكبر معدل لبطالة الشباب في "اليونان" (31.4%)، ثم "اسبانيا" (29.4%)، و"قبرص" (25.3%). ووصل أقل معدل لبطالة الشباب في "المانيا" (5.7%)، ثم "الجيك" (6.8%)، و"هولندا" (7.6%).